﴿قَالُواْ نَفۡقِدُ صُوَاعَ ٱلۡمَلِكِ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمۡلُ بَعِيرٖ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٞ ٧٢﴾ [يوسف: 72]

## ❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الجواب يعقب ذِكْرَ السّؤالِ؛ لتأكيد نوع المفقود، وجزاءِ مَن يعثُر عليه

بعد أن بيّن النّظم الكريم أنّ إخوة يوسف أقبلوا على المنادي متسائلين عمّا فقدوه، أورد النّظم الكريم ما أجابهم به فتيانُ يوسف عليه السلام، بأن بيّنوا لهم ما يفقدون، فقال: ﴿قَالُواْ نَفۡقِدُ صُوَاعَ ٱلۡمَلِكِ﴾.

## ❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿صُوَاعَ﴾: الصُّواعُ: الإناءُ؛ يُشْرَبُ بِهِ ويُكال، وهو صاعٌ وصُواعٌ، وقَدْ يَكُونُ مِكْيالٌ مِنَ المَكاييلِ صاعًا، وسُمِّيَ صاعًا؛ لِأَنَّهُ يَدُورُ بِالمَكِيلِ[1]، والصُّواعُ هنا: الإناء الَّذي كانَ الملك يَشربُ بِهِ[2].

2) ﴿ٱلۡمَلِكِ﴾: أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى قُوَّةٍ في الشَّيْءِ وصِحَّةٍ، يُقالُ: أَمْلَكَ عَجِينَهُ: قَوَّى عَجْنَهُ وشَدَّهُ، ومَلَّكْتُ الشَّيْءَ: قَوَّيْتُهُ. والأَصْلُ هَذا، ثُمَّ قِيلَ: مَلَكَ الإنْسانُ الشَّيْءَ يَمْلِكُهُ مَلْكًا، والاسْمُ المِلْكُ، لِأَنَّ يَدَهُ فِيهِ قَوِيَّةٌ صَحِيحَةٌ. فالمِلْكُ: ما مُلِكَ مِنْ مالٍ[3]. والمَلِكُ: هو المُتَصَرِّفُ بالأَمرِ والنَّهي في الجُمْهُورِ، وذلك يَخْتَصُّ بِسياسةِ النّاطقينَ، ولهذا يُقال: مَلِكُ النّاسِ، ولا يُقال: مَلِك الأشياءِ[4].

3) ﴿حِمۡلُ بَعِيرٖ﴾: جملةٌ اسميَّةٌ جَرَتْ مَجْرَى المَثَلِ، والبعيرُ حيوانٌ معروفٌ، ويقعُ على الذَّكر والأنثى، كالإنسانِ في وقوعِه عليهما[5]، وحِمْلُ البعيرِ: مقدارٌ معروفٌ في الوزن عند العربِ، وهو:

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (صوع)، والأزهريّ، تهذيب اللّغة: (صوع).
(2) ابن جرير، جامع البيان: 16/177.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ملك).
(4) الرّاغب، المفردات: (ملك).
(5) الرّاغب، المفردات: (بعر).

وَسْقٌ، وهو ستونَ صاعًا بصاع النّبيّ ﷺ، والجمعُ: أوسقٌ ووسوقٌ[1]، والبَعيرُ في القُرْآن: الحمارُ، وذلكَ أَنَّ يَعْقُوبَ وإِخْوَةَ يُوسُفَ، عَلَيْهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ، كانُوا بِأَرْضِ كَنْعانَ، ولَيْسَ هُناكَ إبل، وإِنَّما كانُوا يَمْتارُونَ عَلَى الحَمِيرِ. قالَ اللّه تعالَى: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾، أَي حِمْلُ حِمارٍ، والبَعِيرُ كُلُّ ما يَحْمِلُ، وكذا يُقالُ بِالعِبْرانِيَّةِ لِكُلِّ ما يَحْمِلُ: بَعِيرٌ[2].

4) ﴿زَعِيمٌ﴾: اسمٌ جَذْرُه: (زعم)، يدلّ على التَّكَفُّلِ بِالشَّيْءِ، تقول: زَعَمَ بِالشَّيْءِ، إذا كَفَلَ بِهِ، وتَكَفَّل به[3]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾، أي: كفيلٌ، وزعيمُ القوم: سَيِّدُهُمْ ورأسُهُمُ الذي يتكلَّمُ عنهمْ، وزَعُمَ يَزْعُمُ زَعامةً، أي: صار لهم زعيمًا سيّدًا[4].

## ❁ المَعْنى الإِجْماليُّ:

رَدّ المنادِي مُحدِّدًا المفقودَ، وطالبًا إيّاه، ومكافئًا عليه

قال المُنادي ومَنْ مَعَهُ من أَصحابِه لإخوةِ يُوْسُفَ: ضَاع مِنَّا صُواعُ الملكِ الَّذي يَكيلُ بِهِ أو يشرب، ولا نجدُهُ! والمنادِي صادقٌ بقوله: ﴿نَفْقِدُ صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ﴾؛ لأنَّه في الحقيقة لم يَجِدْه، فصار فاقدًا له[5]، ثمَّ قال: قد جَعَلْنا لِمَنْ جاءَ بصاعِ المَلِكِ قَبْلَ التَّفْتِيشِ مكافأةً مُجْزِيَةً، وهي حِمْلُ جَمَلٍ - على رأيي - مِنَ الطعام والحِنطة[6]، وأنا ضامِنٌ له ذَلِك. ويُسْتَفادُ مِنْ هذهِ الآيةِ أَنَّهُ يجوزُ لصاحبِ الضَّالَّةِ أو الحاجَةِ الضَّائعةِ رَصْدُ مُكافأةٍ مَعَ تَعْيينِ قَدْرِها وصِفَتِها لِمَنْ عاوَنَهُ على رَدِّها[7]. وكانت التُّهْمَةُ صريحةً ابتداءً، ثمّ هَدَأت للبحثِ عنِ المفقودِ، فتحايَلَ المُؤَذِّنُ المُتكلِّمُ باسمِ المِصْريينَ لِيَجِدَ المفقودَ، وتخلَّى عنِ

(1) ابن سيده، المحكم: (وسق).
(2) ابن منظور، لسان العرب: (بعر).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (زعم).
(4) الخليل، العين: (زعم)، وابن دريد، جمهرة اللّغة: (زعم).
(5) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/250.
(6) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 3/120.
(7) ابن جرير، جامع البيان: 16/172، وجماعة من العلماء، المختصر في تفسير القرآن الكريم، ص: 244.

الاتِّهام الذي ابْتَدَأَهُ وعَرَضَ المكافأةَ، وتَكَفَّل بها، ولكنَّ الاتِّهامَ الأَوَّلُ بالسَّرقَةِ ما زال قائمًا[1].

## ❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

### توجيه الفصل بـ: ﴿قَالُواْ﴾:

الجملة في قوله جلّ شأنه: ﴿قَالُواْ نَفۡقِدُ صُوَاعَ ٱلۡمَلِكِ﴾ استئنافيّة[2]، استئنافًا بيانيًّا، كما جرتِ العادة في نقل المحاورة بينَ المتخاطبين، إذ إنّ ربط الكلام حاصل بالحوار، فلمّا كان ذلك كذلك اختير الفصلُ، فالجملة سيقت جوابًا لسؤالهم عنِ المفقود في ختام الآية السّابقة.

حكاية الحوار بفعل القول الموجود؛ لبيان الجواب عنِ الصُّواع المفقود

### عود الضّمير في الفعل ﴿قَالُواْ﴾:

ضمير الفاعل في الفعل ﴿قَالُواْ﴾ في قوله جلّ شأنه: ﴿قَالُواْ نَفۡقِدُ صُوَاعَ ٱلۡمَلِكِ﴾، عائدٌ على المتكلّم باسم جماعة الملك، الّذين يبحثون عنِ الضّائع، وهو وإن كان مجموعًا، فإنّه واحد يتكلّم بلسان حالهم[3].

المجيب بهذا القول هم الفتيان القائمون على أمر الميرة

### دلالة فنّ السّؤال، وبلاغة الجواب:

حكى البيان القرآنيّ كلامَ فتيةِ يوسفَ وإخوته بأسلوب المقاولة: ﴿قَالُواْ﴾، و﴿قَالُواْ﴾، وهو مِنَ المحسِّنات البديعيّة[4]، التي تجنح بالخطاب نحو تحقيق التّأثير المطلوب، واسترعاء الأسماع، والإقناع، بنفي الكلام أو تأكيده، بحوار متّسم بالحِجاج، والاستقصاء، والاستكشاف.

أسلوب المقاولة، سبيلُ الحِجَاجِ والاستقصاء

### دلالة التّعبير بالفعل المضارع:

حكى النّظمُ الجليل تعبيرَهم بالفعل المضارع عنِ الفقد في قوله جلّ شأنه: ﴿قَالُواْ نَفۡقِدُ صُوَاعَ ٱلۡمَلِكِ﴾؛ وذلك لحكاية الحال الماضية؛ إذ إنّ فُقْدان صُواعِ الملكِ ممّا يُستغرب؛ إذ إنّ الحرّاس والحَفَظَة

فقدان الصُّواع مستمرٌّ متّصلٌ بزمان الخطاب

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3844.
(2) محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن: 7/33.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3844.
(4) عفيف، الشامل في بلاغة القرآن: 2/90.

ممّا لا يمكن سرقتُهم لكثرتهم[1]، كما أنّ فيه دلالةً على أنّ الفقد متّصل بزمان التّكلّم؛ لتجدّده وعدمِ انقطاعه.

### سرّ تناوب التّعبير، بين السّقاية والصّواع:

تعدّدتِ الوظائفُ، فَكَثُرتِ الأسماء

عبّر النّظم الكريم بلفظ الصُّواع في قوله جلّ شأنه: ﴿قَالُواْ نَفۡقِدُ صُوَاعَ ٱلۡمَلِكِ﴾، وكان قد ذُكِرَ بلفظ السّقاية في قوله: ﴿جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِي رَحۡلِ أَخِيهِ﴾، فاستَعْمَل لفظين للدّلالة على مسمًّى واحدٍ، وهذا يُظهِر أهميّة المذكور؛ لاستعماله استعمالًا مزدوجًا للشّرب والكيل، فسمّاه أوّلًا بإحدى وظيفتيه، وآخرًا بالوظيفة الثّانية[2]؛ وذلك "لأنّها استخدمت سقايةً، واستخدمت للكيل، ولا مانعَ للمقتصد مِن أن يستخدم أمرًا واحدًا في حاجتين مختلفتين، خصوصًا إذا كانت غاليةً في ذاتها، فقد قيل إنّها كانت مِنَ الفضة، أو نحوِ ذلك"[3]، وهذا التّنويع في التّعبير عنِ المسمّى بكِلَا وظيفتيه هو نوعٌ مِنَ التّفنّن في الكلام على طريقة العرب في التّعبير[4].

### وجه تعريف لفظ ﴿ٱلۡمَلِكِ﴾:

الملك معهود ذِكْره، وصورتُه حاضرةٌ في الأذهان

عرّف النّظمُ الكريم لفظَ الملكِ بالألف واللّام في قوله جلّ شأنه: ﴿قَالُواْ نَفۡقِدُ صُوَاعَ ٱلۡمَلِكِ﴾؛ للدّلالة على المعهود الذّهنيّ، فالملك المراد به مَلِكُ مِصْرَ في ذاك العهد بعينه، لا جِنسُ الملوكِ ولا مقامه، بل ذاته، فجاء الألف واللّام للتّعريف بهذا الملك المعهود الّذي يستجلب الذّهنُ صورتَه حالَ ذِكْره؛ لشُهرته وثباته في أذهان النّاس.

### توجيه إضافة الصُّواعِ إلى الملك:

تعظيم المضافِ بما أُضيف إليه

أضاف النّظم الكريم لفظ الصُّواع إلى المَلِك، في قوله جلّ شأنه: ﴿قَالُواْ نَفۡقِدُ صُوَاعَ ٱلۡمَلِكِ﴾ تشريفًا له، وتهويلًا لشأن

(1) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/385.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/303.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3844.
(4) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/386.

سرقته لو سُرِق، وقد سَوّغ إضافتَه إلى الملك أنّ شؤون الدّولة كلَّها للمَلِك[1].

### دلالة العطف بالواو:

عطف الجملتين المساقتين في مقول واحد

الجملة في قوله جلّ شأنه: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾، معطوفة بالواو على الجملة: ﴿نَفْقِدُ صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ﴾، فهي معطوفة على مَقول القول[2]، فكِلَا الجملتين مِنَ القائل نفسه، فبعدَ بيان ماذا يفقدون، أعلن المكافأة حثًّا وحفظًا لهم مِنَ التّفتيش، بعد أن أحسنوا الجوابَ في الرّدّ.

### دلالة اللّام في ﴿وَلِمَن﴾، والغرض مِن التّقديم:

تخصيص المكافأة وتأكيدُها، مَلْمَحٌ في البيان مفيد

دلّتِ اللّامُ الجارّة في قوله جلّ شأنه: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ﴾ على التّخصيص والتّمليك، لبيان أنّ حِمْل البعيرِ الموضوع مكافأةً مخصّصٌ لمَن جاء بالشّرط. وتقديمُ شِبه الجملة أفاد تأكيد التّخصيص.

### إيثار استعمال الموصول (مَنْ):

صلاح الخطاب لعموم السّامعين، غايةٌ للإفصاح المبين

في قوله جلّ شأنه: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾، شَمِل الخطابُ عمومَ المخاطَبين؛ لبيان صلاحِ المكافأة لكلّ مَن جاء بالصُّواع، بِدَارًا مِن نفسه قبلَ التّفتيش، سواء كان منهم أو مِن غيرهم، فهو أشبه بالعدول عن وصفهم إيَّاهم بالسّرقة قبل التّحقّق.

### سرّ التّعبير بـ ﴿جَآءَ بِهِۦ﴾:

تسليم المفقود قبلَ التّفتيش دليلُ السّهو وانتفاءِ العَمْد

حكى النّظم إيثارَهم التّعبير بـ ﴿جَآءَ بِهِۦ﴾، في قوله جلّ شأنه: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ ردًّا منهم على جميل قولهم، فقالوا "تربيةً لما تلقّوه مِن قِبَلهم، وإراءَة لاعتقاد أنّه إنّما بقي في رحلهم اتّفاقًا ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ﴾ مِن عند نفسه، مُظهرًا له قبل التّفتيش"[3]، فالتّعبير بالمجيء به أشبهُ بالاعتذار عنِ التّعجُّل بالاتّهام، كما أنّ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/28.
(2) محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن: 7/34.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/295.

التّعبير بذلك يشمل مَن أظهرَه، وكان قد أخذه، ومَن عَلِم بمكانه ودَلّ على سارقه[1].

**توجيه شبه الجملة ﴿بِهِۦ﴾:**

دلّ شبهُ الجملة مِنَ الجارّ والمجرور، في قوله جلّ شأنه: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ﴾ على المجيء بالسّقاية المفقودة، سواء كان بالدّلالة على السّارق وفَضْحِه[2]، أو كان عنده فأظهره وردّه إليهم بلا تفتيشٍ ولا عناء[3]، وأفاد شبه الجملة أنّ المجيء ليس هو المقصود، بل المقصود هو أن يجيء بالصُّواع بأيّ وجهٍ كان.

تقييد المجيء بالصّواع، بالمجيء به ذاتًا، أو الإخبارِ عنه مكانًا

**نكتة تخصيص المكافأة بـ ﴿حِمْلُ بَعِيرٍ﴾:**

حكى النّظم الكريم تخصيصهم المكافأة بأنّها ﴿حِمْلُ بَعِيرٍ﴾، في قوله جلّ شأنه: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾؛ بيانًا لمقدار المكافأة، فهو "قَدْرٌ مِنَ المتاع مُهَيّأ لأن يُحمَل على الظّهر"[4]، فالمتكلّم باسم الملك عيّن المكافأةَ، وهي مقدارُ كيل بعير يُكال له[5]، وهو مقدارٌ من الطّعام جُعِلَ له، "لا على نيّة تحقيق الوعد؛ لجزمهم بامتناع وجود الشّرط، وعزمهم على ما لا يَخفَى مِن أَخْذ مَنْ وُجد في رَحله"[6]، كما أنّ تقدير المكافأة بذلك لأنّه كان أكبرَ ما يُحْمَل فيه، فكان ذلك التّعبير دليلًا على سعة المكافأة وكونِها مجزية، ثمّ إنّ الطّعام في وقت المسغبة والقَحْط مِن أثمن الهدايا؛ فناسبَ الجزاءُ حالَ الفاقَةِ التي يعيشها النَّاسُ.

تقدير المكافأة بأوسع ما تُحْمَل عليه مبالغةً في المجازاة

**بلاغة الالتفات من صيغة الجمع إلى الإفراد:**

أفرد النّظم الكريم ضمير المتكلّم، في قوله جلّ شأنه: ﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ

القائل واحد في كلّ الحالات، والتّغيير بتغيير المتعلّق

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/304، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 10/170.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/304.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/170.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/170.
(5) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3844.
(6) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/295.

زَعِيمٌ﴾، بعد أن جاء جمعًا في قوله: ﴿نَفْقِدُ صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ﴾، للدّلالة على أنّ القائل واحدٌ، وإنّما نُسب القول إلى الكلّ لرضاهم بحديث القائل[1]، و"لكونه واحدًا منهم، ثمّ رجع الكلام إلى نسبة القول إلى المنادي وَحْدَه؛ لأنّه القائل بالحقيقة"[2]. ويُزاد على ذلك أنّ الفقد قد علموا به جميعًا، وهو ليس شأنًا خاصًّا بأحدهم أو بالمنادِي، فالتّعبير بالجمع ﴿نَفْقِدُ﴾ لذلك، ولكنّ المتكلّم واحد، وأمّا كفالة حمل البعير فهو تعهّدٌ مِنَ المتكلّم، ومبادرةٌ شخصيّة منه، وهو المتكلّمُ ذاتُه، فعَبّر بالمفرد دون الجمع.

### سرّ تكرار شبه الجملة ﴿بِهِۦ﴾:

تـكـرار الـلّـفـظ يفضي للمقابلة بـيـنَ الـصّـوَاع ومكافأة إرجاعِه

كرّر النّظم الكريم شبه الجملة ﴿بِهِۦ﴾، في قوله جلّ شأنه: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾، والأُوْلَى معنيٌّ بها الصُّواع، وأمّا الثّانية فيُراد بها الحِمْلُ الذي وُضِعَ وَعْدًا لمَن جاء بالصُّواع، أي: "وأنا بحِمْل البعير كفيلٌ، أُؤدّيه إلى مَن جاء به، وأراد وَسَق بعيرٍ مِن طعام جُعْلًا لمَن حصّله"[3]، وأفاد تكرار شبه الجملة إظهارَ المقابلة بينَ إرجاع الصُّواع، وبينَ حِمْلِ البعير الموضوع مكافأةً.

### علّة تقديم شبه الجملة على الخبر:

تـخـصـيـص الـكـفـالـة بـالـمـذكـور، وتـقـييدها مِـنَ الـعـمـوم، مِـن مـفـيـد المـعـنـى المُدرج

قُدِّم شبهُ الجملة على المسنَد في قوله جلّ شأنه: ﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾ والأصل: (وأنا زعيمٌ به) وذلك تخصيصًا للكفالة، أي: أنّه بهذا المذكور كفيلٌ على وجه الخصوص، لا كفالةً عامّة. كما أنّ فيه اهتمامًا بالحِمْل الموضوع للمكافأة فهو الأصل، ومَدارُ الحديث.

### سرّ إيثار التّعبير بـ: ﴿زَعِيمٌ﴾:

آثر النّظم الكريم التّعبير بالزّعيم دون غيره في قوله جلّ شأنه:

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/170.
(2) القنّوجيّ، فتح البيان: 6/374.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/490.

﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾ لأنّه يقال: "للضّمان بالقول والرّئاسة: زَعَامَةٌ، فقيل للمُتَكَفّل والرّئيس: زَعِيمٌ"[1]، فهي كفالة متحقّقة بالقول، وهذا أنسب للسّياق، إذ إنّه لمّا وعدهم بحِمْل البعير حالَ المجيء به، كان ذلك عن قول، فأتْبعَه بكفالة بالقول، وهي الزّعامة، فقال ﴿زَعِيمٌ﴾، "وذلك أنّه لمّا كان الطّعام لا يوجد إلّا عند الملك، فُهِمَ مِنَ المؤذّن أنّه إنّما جعلَ عن غيره، فَلِخَوفِه ألّا يُوثَق بهذه الجَعَالة - إذ هي عنِ الغير - تَحَمَّل هو بذلك...، والزّعيم: الضّامن في كلام العرب، ويُسَمّى الرّئيسُ زعيمًا؛ لأنّه يتضمّن حوائج النّاس"[2]، كما أنّ إيثار ﴿زَعِيمٌ﴾ لما فيها مِن سعةٍ في الدّلالة؛ فهي بمعنى: كفيل وحميل، وضامِن، فتخلّى المؤذّنُ عنِ الاتهام الذي ابتدأه، فَعَرض المكافأةَ، وتَكَفّل بها[3].

الزّعيم فيه مِن معنى الضّمانة والكفالة والتّحمّل ما يجعله أعمَّ وأشملَ

### نُكْتَة التّعبير بصيغة فعيل:

عبرّ النّظم الكريم بلفظ ﴿زَعِيمٌ﴾ على وزن (فعيل) في قوله جلّ شأنه: ﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾، وهي صيغة مبالغة، والمراد من ذلك: المبالغة في صفة الضّمان؛ تأكيدًا للكفالة، وتطمينًا للسّامع بتحقّقها على وجه القطع، ففيه حثّ لهم على المبادرة بإظهار المسروق.

صفة الضّمان والتّحمّل بالموعود ثابتةٌ راسخةٌ، مؤكّدةُ الإنجاز

## ❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

### الزّعيم والكفيل والضّامن:

"الكفَالَة تكون بِالنَّفسِ، وَالضَّمان يكون بِالْمَالِ، أَلَا ترى أَنَّك تَقول: كَفِلْتُ زيدًا، وتريد إِذا التزمْتَ تَسْلِيمه. وضَمِنْتُ الأَرْضَ: إِذا التزمتُ أَدَاءَ الْأجر عَنْهَا، وَلَا يُقَال كَفِلْتُ الأَرْض؛ لِأَن عينهَا لَا تغيب فَيحْتَاجُ إحضارُها، فَالضَّمَان: الْتِزَام شَيْء عَنِ الْمَضْمُون، وَالْكَفَالَة: الْتِزَام

الزّعيم مقتدر على الأداء، والضّامن للمال، والكفيل للنّفس

(1) الرّاغب، المفردات: (زعم).
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 3/264.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3844.

نفسِ الْمَكْفُول بِهِ"[1]. وأمّا الزّعيم: فمِنَ الزّعامة، وهي "تُفيد الْقُوَّة على الشَّيْء، وَمِنْه قَوْله تعالى: ﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾، أَي: أَنا قَادر على أَدَاء ذَلِك، يَعْنِي: أَن يُوسُف زعيم بِهِ؛ لِأَن الْمُنَادِي بِهَذَا الْكَلَام كان يُؤَدِّي عن يُوسُف ﷺ، وإِنَّمَا قال: أَنا قَادر على أَدَاء ذَلِك؛ لأَنَّهم كانوا فِي زمن قَحْطٍ لا يُقْدَر فِيهِ على الطَّعَام، ومِن ثَمَّ قيل للرّياسة: الزّعامة، وزعيمُ الْقَوْم: رئيسُهم، لأنّه أقواهم وأقدرُهم على مَا يُريدهُ"[2].

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 207.

(2) العسكريّ، الفروق، ص: 207 - 208.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة
---
227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 23 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-20-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 23 : المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث
---
الترقيم الدولي : 978-9948-768-20-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-8086351 بتاريخ 2024/02/16م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»